

تحرك عاجل

ناشط بارز محروم من تلقي زيارات قنصلية

أمضى الناشط المصري البريطاني البارز علاء عبد الفتاح 52 شهرًا رهن الاحتجاز التعسفي، لمجرد ممارسة حقوقه الإنسانية. ففي 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، أُدين بتهم زائفة وحُكِم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، بعد محاكمة فادحة الجور. وتعرّض علاء عبد الفتاح، الذي أمضى معظم السنوات العشر الماضية خلف قضبان السجن، لسلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، من بينها الاحتجاز التعسفي المطوّل والمحاكمة الجائرة والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والمنع المتكرر للزيارات العائلية. وتواصل السلطات المصرية حرمانه من تلقي الزيارات القنصلية من مسؤولين بريطانيين. وينبغي الإفراج عن علاء عبد الفتاح فورًا وبدون أي شرط أو قيد، إذ أن احتجازه لا يتعلق إلا بممارسة حقوقه الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

أكتب إليكم للإعراب عن قلقي البالغ حيال الحبس الجائر المطوّل للناشط المصري البريطاني البارز علاء عبد الفتاح، الذي أُعتقل تعسّفًا في 29 سبتمبر/أيلول 2019. ويقضي علاء حكمًا جائرًا بالسجن لمدة خمس سنوات صدر بحقه في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021 أمام محاكم أمن الدولة طوارئ، بعد أن أدانته بتهم زائفة، من بينها "نشر أخبار كاذبة"، عقب محاكمة فادحة الجور. ولا يمكن استئناف الأحكام التي تصدرها محاكم أمن الدولة طوارئ، بينما صدّق رئيس الجمهورية على الحكم الصادر بحق علاء عبد الفتاح في 3 يناير/كانون الثاني 2022.

ووفقًا لما ذكرته شقيقة علاء عبد الفتاح، سناء سيف، التي زارته آخر مرة في 5 فبراير/شباط 2024، فقد

تحسنت أوضاع احتجاز شقيقها في سجن وادي النطرون خلال الأشهر الأخيرة. وقد سمحت له سلطات السجن، أخيرًا، بالحصول على كتب وتلفزيون وتبادل الرسائل المكتوبة على نحو منتظم. ومع ذلك، تُواصل السلطات حرمانه من التواصل مع محاميه ومن تلقي الزيارات القنصلية من السلطات البريطانية ومن إجراء مكالمات هاتفية مع عائلته. وتحرم سلطات السجن أيضًا علاء عبد الفتاح من الخروج إلى الهواء الطلق والتعرض لأشعة الشمس منذ عام 2019. ولا يُسمح له إلا بالترئُّض في قاعة داخلية. وكما هو مسموح لجميع السجناء المُدانين، يُسمح لعلاء بتلقي زيارات عائلية مرة واحدة شهريًا لا تزيد مدتها عن عشرين دقيقة، بسبب استمرار القيود المفروضة منذ تفشي وباء كوفيد-19 في السجون، على الرغم من رفعها في أماكن أخرى. ولا تزال تجري الزيارات من وراء حاجز زجاجي، حيث يتحدث السجناء مع نوابهم باستخدام سماعات. وبالتالي، حُرِم علاء عبد الفتاح، لأكثر من سنتين، من أن يرى ويتواصل مع ابنه المصاب بالتوحد والذي يفتقر إلى القدرة على التواصل اللفظي.

إنني أحثكم على أن تُفرجوا عن علاء عبد الفتاح فورًا وبدون أي قيد أو شرط، إذ أنه مُحْتَجَز لمجرد ممارسته حقوقه الإنسانية. وإلى حين الإفراج عنه، يجب أن تتاح له بصفة منتظمة سبل الاتصال بمحاميه وأسرته، وسبل الحصول على الرعاية الصحية الكافية، وأن تفي ظروف احتجازه بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء. ويجب أن يُسمح له بتلقي زيارة قنصلية بدون مزيد من التأخير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

تعرّض علاء عبد الفتاح، وهو ناشط سياسي معروف وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال العقد الماضي، لأسباب تضمنت دوره في انتفاضة 2011. وفي 29 سبتمبر/أيلول 2019، أُلقي ضباط قطاع الأمن الوطني القبض عليه في قسم شرطة الدقي بالقاهرة الكبرى، حيث أُرغم على أن يمضي 12 ساعة كل ليلة عقب الإفراج عنه مع وضعه تحت المراقبة في مارس/آذار 2019، وذلك بعدما أمضى ظلمًا حكمًا بسجنه لمدة خمس سنوات. وفي وقت لاحق من هذا اليوم، أُلقي القبض على المحامي الحقوقي محمد الباقر في مقر النيابة، خلال حضور جلسة التحقيق مع موكله علاء عبد الفتاح. وصدرت أوامر بحبسهما احتياطيًا على ذمة التحقيق بتهم زائفة تتعلق بالإرهاب، في إطار القضية رقم 1356 لسنة 2019 المقدمة من نيابة أمن الدولة العليا، وهي فرع من النيابة العامة مختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني.

وفتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات أخرى ضدهما بشأن تهم مماثلة، في قضية جديدة برقم 1228 لسنة 2021، في إطار استراتيجية تنتهجها السلطات على نحو متزايد، ويُشار إليها بـ"إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يجيزها القانون المصري، وتبلغ سنتين وتمديد فترة احتجاز النشاط إلى أجل غير مُسمى. وبدأت محاكمتها في القضية رقم 1228 لسنة 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المُدوّن والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، الذي أُدين أيضًا بتهمة "نشر أخبار كاذبة" على خلفية ما نشره عبر منصات التواصل الاجتماعي، وحُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات. وتعدّ إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائزة بطبيعتها، إذ إن أحكامها غير قابلة للاستئناف أمام محاكم أعلى درجة. وقد مُنع محامو الدفاع من التواصل مع المتهمين على انفراد، ومن القيام بنسخ تصويري لملفات الدعاوى ولوائح الاتهام. وفي 3 يناير/كانون الثاني 2022، صدّق رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة على المتهمين الثلاثة؛ وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على وثيقة تُبيّن أن الحكم قد بدأ من تاريخ التصديق على الأحكام، لا تاريخ القبض عليهم.

واحتُجز علاء عبد الفتاح في ظروف غير إنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة، منذ سبتمبر/أيلول 2019 وحتى مايو/أيار 2022. واحتجزته سلطات السجن في زنازين صغيرة سيئة التهوية وحرّمته من الأسيرة والفُرش. وحرّمته سلطات السجن أيضًا من أي مواد للقراءة، ومن التريّض في فناء السجن ومن الملابس الملائمة وأجهزة الراديو وساعات اليد ومن الحصول على المياه الساخنة وأي متعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 12 مايو/أيار 2022، أخبر علاء عبد الفتاح والدته بأن نائب مأمور السجن طرة 2 شديد الحراسة ضربه بينما كان مكبّل اليدين. وفي 18 مايو/أيار 2022، نُقل إلى سجن وادي النطرون، بعد ضغوط كبيرة من عامة الجمهور.

وفي 19 يوليو/تموز 2023، وفي أعقاب الحشد المتواصل من المؤيدين، حصل محمد الباقر على عفو رئاسي، بعدما أُحْتَجَزَ تعسفاً لنحو أربع سنوات لمجرد عمله في مجال حقوق الإنسان. ومنذ أن أعاد الرئيس تفعيل لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، أفرجت السلطات المصرية عن سجناء رأي بارزين ومئات الآخرين المُحْتَجَزِينَ لأسباب سياسية، ولكن لا يزال الآلاف مُحْتَجَزِينَ تعسفاً لمجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية، أو في أعقاب محاكمات فادحة الجور، أو بدون الاستناد إلى أي أسس قانونية.

وفي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (كوب 27)، تعالت أصوات كثيرة تناشد السلطات المصرية بالإفراج عن علاء عبد الفتاح، الذي كان مُضرباً عن الطعام منذ سبعة أشهر عند بدء فعاليات المؤتمر في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ فعلى سبيل المثال، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، إلى الإفراج الفوري عن علاء عبد الفتاح، مُعرباً عن بالغ أسفه لاستمرار احتجازه، وحث السلطات على تقديم الرعاية الصحية اللازمة إليه. وكان علاء قد بدأ إضرابه عن الطعام في 2 أبريل/نيسان 2022، احتجاجاً على سجنه ظلماً وحرمانه من تلقي الزيارات القنصلية. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، صعد إضرابه عن الطعام بالتوقف عن استهلاك المائة سعرة حرارية التي كان يستهلكها يومياً منذ أبريل/نيسان، ثم توقف عن شرب الماء في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، فقد علاء وعيه في أثناء الاستحمام، وحينما استعاد وعيه، كان يسنده أحد زملائه بزنزانة السجن، وكان مُحاطاً بجمع غفير، وكان أنبوب قد أُدْخِلَ في جسده. وبعد هذه الواقعة التي كان فيها على شفا الموت، قرر علاء ألا يواصل إضرابه عن الطعام على الفور، لكنه تعهد باستئنافه، إذا "استمر عدم حدوث أي تحرك حقيقي بشأن قضيته".

وفي 24 مارس/آذار 2023، [نشرت](#) لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ملاحظاتها الختامية بشأن مدى امتثال مصر لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث سلطت الضوء على عدة قضايا أثارها منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات وجمعيات حقوقية مصرية ودولية منذ 2013، وشملت القضايا الاحتجاز التعسفي وإساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لإسكات منتقدي السلطات المصرية، سواء كانوا فعليين أو مفترضين.

وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، قدمت عائلة علاء عبد الفتاح [مناشدة](#) عاجلة لدى الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة بشأن استمرار حبسه ظلماً.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 18 نيسان/أبريل 2024
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: علاء عبد الفتاح (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/7098/2023/ar>